

أثر العوامل الداخلية في نسبة كفاية رأس المال
دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. حيدر حيدر *

(الإيداع: 13 شباط 2023، القبول: 26 نيسان 2023)

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. استخدمت الدراسة بيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف وذلك خلال الفترة من 2010 حتى 2021. تم فحص تأثير خمسة عوامل داخلية وتم احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. تم اختيار نموذج انحدار الأثر الفردي الثابت بعد المفاضلة بين نماذج الانحدار المختلفة للبيانات الزمنية المقطعية. أظهرت الدراسة وجود تأثير معنوي لكل من الخطر الائتماني، الربحية وحجم الإقراض في حين لم يتبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر المحفظة وحجم المصرف.

الكلمات المفتاحية: المصارف السورية الخاصة، كفاية رأس المال، العوامل الداخلية، نماذج الانحدار للبيانات الزمنية المقطعية.

• مُدرس في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية،

The Impact of internal factors on capital adequacy ratio

An applied study on private banks listed at Damascus Stock Exchange

Dr. Haidar Haidar*

(Received: 13 February 2023, Accepted: 26 April 2023)

Author*

The study aims to specify internal factors affecting capital adequacy ratio of Syrian private banks listed at Damascus Stock Exchange. The study used data from annual financial reports of banks during the period from 2010 to 2021. Five internal factors were investigated and capital adequacy ratio is computed by dividing total equity by total assets. A fixed effect regression model was chosen after comparing between different regression models for panel data. Results showed that credit risk, profitability and loan ratio have significant effect on capital adequacy whereas the effect of portfolio risk and bank size was not statistically significant.

Keywords: Syrian private banks, capital adequacy, internal factors, regression models for panel data.

* . Lecturer at accounting department, economic faculty, Tishreen University, Latakia, Syria.

المقدمة

سلطت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الضوء مرة أخرى على أهمية رأس المال (حقوق الملكية) للمصارف وتأثيره في قدرة المصارف على تجاوز آثار الأزمة والاستمرارية حيث نادى العديد من الأصوات بضرورة زيادة رأس المال للمصارف وذلك لمنع تكرار حدوث مثل هذه الازمات (Berger & Bouwman, 2013). وتعود أهمية رأس المال إلى كونه يُمثل هامش أمان يُساعد المصارف على امتصاص الخسائر التي قد تنتج عن المخاطر المختلفة. ولهذا السبب طالبت الأطر المفاهيمية المرتبطة بعمل لجنة بازل (بازل 1، بازل 2 وبازل 3) بضرورة أن تحتفظ المصارف بحد أدنى من رأس المال يتم تحديده بناء على درجة تعرض المصارف للمخاطر المختلفة (King & Tarbert, 2011). لاحظت العديد من الدراسات أن المصارف تحتفظ بمستويات من رأس المال تفوق الحد الأدنى المطلوب من قبل سلطات الإشراف والرقابة كما في دراسات (Atici & Gursay, 2013; Aktas, et al., 2015; Flannery & Rangan, 2008). مما يعني وجود عوامل أخرى تؤثر على مستويات رأس المال المحتفظ بها من قبل المصارف غير العوامل المرتبط بمتطلبات هيئات الإشراف والرقابة على المصارف.

ناقش (Berger, et al., 1995) العوامل غير التنظيمية المرتبطة بعدم كمال السوق التي يُمكن أن تدفع المصارف للاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال. من العوامل التي وردت في الدراسة وجود الضرائب، المعاملة التفضيلية للتمويل الخارجي على التمويل الداخلي (من خلال السماح بتوزيع الفوائد من الربح الخاضع للضريبة)، احتمالية التعرض لصعوبات مالية والتكاليف المرتبطة بتلك الصعوبات وعدم تماثل المعلومات بين مدراء المصارف والأسواق. حاولت دراسات أخرى (سترد ضمن الأدبيات السابقة) تحديد عوامل داخلية وخارجية أخرى مرتبطة بالمصارف نفسها والبيئة التي تعمل بها والتي يُمكن أن يكون لها تأثير في مستوى رأس المال.

تأتي هذه الدراسة ضمن إطار الدراسات التي تتناول العوامل الداخلية التي تؤثر في نسبة كفاية رأس المال تطبيقاً على المصارف الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 حتى 2021. تتبع أهمية هذه الدراسة من محاولة معرفة العوامل الداخلية التي تؤثر في مستويات كفاية رأس المال المحتفظ بها من قبل المصارف في بلد يُعاني فيه القطاع المصرفي، كما باقي القطاعات الاقتصادية. من الآثار الكبيرة للحرب التي بدأت في سنة 2011 ولم تنتهي تبعاتها رغم مرور أكثر من عقد من الزمن. أدى التدمير الكبير الذي تعرضت له البنية التحتية، خسارة رأس المال البشري، انقطاع الخدمات والتدفق الخارج لرأس المال إلى تراجع كبير في الأنشطة الاستثمارية الخاصة وتراجع الطلب على الاقتراض بالإضافة إلى زيادة مخاطر الإفلاس والتأخر عن السداد (بالنسبة للمقترضين) مع تزايد الخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة (ESCWA, 2020; World bank, 2017). مما دفع بالمصارف السورية الخاصة إلى تخفيض حجم الإقراض وزيادة السيولة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض ربحية المصارف أو حتى تحمل المصارف لخسائر (ESCWA, 2020; World bank, 2017). تزداد في مثل هذه البيئة أهمية كفاية رأس المال لامتناع الخسائر وأهمية الأبحاث التي تحاول تحديد العوامل المؤثرة في مستوى كفاية رأس المال.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية كفاية رأس المال في التخفيف من مخاطر الإفلاس وفي قدرة المصرف على الاستمرار وتجاوز آثار الأزمات يتوجب معرفة العوامل التي تؤثر في نسبة كفاية رأس المال وطبيعة تأثيرها. تتمثل مشكلة البحث الأساسية في معرفة مدى وطبيعة تأثير مجموعة من العوامل الداخلية التي أثبتت الدراسات السابقة تأثيرها في نسبة كفاية رأس المال. يتفرع عن مشكلة البحث الأساسية مجموع من التساؤلات الفرعية:

- هل لمستوى الخطر الائتماني للطرف المقابل تأثير في نسبة كفاية رأس المال وماهي طبيعة هذا التأثير؟
- هل للربحية تأثير في نسبة كفاية رأس المال وماهي طبيعة هذا التأثير؟

- هل لمخاطر المحفظة الاستثمارية تأثير في نسبة كفاية رأس المال وماهي طبيعة هذا التأثير؟
- هل لحجم أو مستوى الإقراض تأثير في نسبة كفاية رأس المال وماهي طبيعة هذا التأثير؟
- هل لحجم المصرف تأثير في نسبة كفاية رأس المال وماهي طبيعة هذا التأثير؟

أهمية البحث:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من عرض وشرح فكرة كفاية رأس المال لدى المصارف والتتويه إلى أهمية أن تتمتع المصارف بمستوى كفاية رأس مال مقبول يكفي لتغطية خسائر المخاطر التي قد تواجه المصارف ويضمن استمرار المصارف. كما تساعد الدراسة من الناحية العملية على التعرف على مدى تأثير مجموعة من العوامل الداخلية في مستوى كفاية رأس المال العوامل مما يساعد الإدارة والمستثمرين والأطراف المهتمة الأخرى على معرفة الآثار المحتملة لهذه العوامل في مستوى كفاية رأس المال وعلى التنبؤ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لضمان استمرار المصرف دون مواجهة مخاطر الإفلاس.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مجموعة من العوامل الداخلية في كفاية رأس المال وطبيعة تأثير هذه العوامل حيث تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى واتجاه تأثير مستوى الخطر الائتماني للطرف المقابل في كفاية رأس المال
- معرفة مدى واتجاه تأثير الربحية في كفاية رأس المال
- معرفة مدى واتجاه تأثير مخاطر المحفظة الاستثمارية في كفاية رأس المال
- معرفة مدى واتجاه تأثير حجم الإقراض في كفاية رأس المال
- معرفة مدى واتجاه تأثير حجم المصرف في كفاية رأس المال

المنهجية والمتغيرات:

لتحقيق أهداف البحث تم تجميع المادة العلمية ذات الصلة من المقالات المحكمة وبعض التقارير الصادرة من المنظمات الدولية، كما تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمنشورة على موقع السوق للحصول على البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة المختلفة. استخدمت الدراسة البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغة أحد عشر مصرفاً خاصاً (الجدول رقم 1) وذلك بعد استبعاد المصارف الإسلامية لاختلاف نموذج عملها عن المصارف التقليدية. تمتد فترة الدراسة من سنة 2010 حتى سنة 2021 لتبلغ العينة النهائية 132 مشاهدة.

الجدول رقم (1): المصارف السورية الخاصة

المصرف	تاريخ التأسيس
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004
بنك سورية والمهجر	2004
البنك الدولي للتمويل والاستثمار	2004
بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)	2005
بنك بيلوس-سورية	2005
البنك العربي	2006
بنك سورية والخليج	2007
بنك الشرق	2008
بنك الأردن-سورية	2008
فرنسبنك سورية	2010
بنك قطر الوطني-سورية	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

تم قياس المتغير التابع من خلال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (Brewer Iii, et al., 2008). شملت الدراسة على خمس متغيرات مستقلة وهي الخطر الائتماني (التعرض للخطر الائتماني للطرف المقابل)، الربحية، مخاطر المحفظة الاستثمارية، حجم أو مستوى الإقراض وحجم المصرف. تم استخدام نسبة القروض غير العاملة (أو غير المنتجة) إلى إجمالي القروض كمؤشر لمدى تعرض المصرف للخطر الائتماني للطرف المقابل (Aspal & Nazneen, 2014; Vu & Dang, 2019; El-Ansary, et al., 2020). في حين تم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول والذي يساوي صافي الدخل مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول. جرى مقارنة مخاطر المحفظة الاستثمارية من خلال نسبة مجموع الأصول والمطالب المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول كما في دراسات (El-Ansary, et al., 2019; Aktas, et al., 2018; Hadjixenophontos & , 2015). واستخدام نسبة القروض إلى إجمالي القروض كمقياس لحجم الإقراض (Vu & Dang, 2014; Aktas, et al., 2015). استخدمت الدراسة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كمقياس لحجم الأصول كما في دراسات (Vu & Dang, 2020; El-Ansary, et al., 2019; Aktas, et al., 2015). يُظهر الجدول رقم (2) متغيرات الدراسة، ترميزها وطريقة قياسها.

الجدول رقم (2): متغيرات الدراسة

القياس	الترميز	المتغير
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	CR	نسبة رأس المال
نسبة القروض غير العاملة (غير المنتجة) إلى إجمالي القروض	CRED	الخطر الائتماني
نسبة صافي الدخل إلى متوسط إجمالي الأصول	ROA	الربحية
نسبة مجموع الأصول والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر إلى مجموع الأصول	PRR	مخاطر المحفظة الاستثمارية
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	LR	حجم الإقراض
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	LNSIZE	حجم المصرف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث المكانية في التطبيق على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في حين تُمثل الفترة الزمنية من 2010 وحتى 2021 الحدود الزمانية للبحث.

فرضيات البحث:

تم صياغة الفرضيات التالية للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه:

الفرضية 1: لا يؤثر الخطر الائتماني في نسبة كفاية رأس المال

الفرضية 2: لا تؤثر الربحية في مستوى كفاية رأس المال

الفرضية 3: لا تؤثر مخاطر المحفظة الاستثمارية في مستوى كفاية رأس المال

الفرضية 4: لا يؤثر حجم الإقراض في مستوى كفاية رأس المال

الفرضية 5: لا يؤثر حجم المصرف في مستوى كفاية رأس المال

الخطر الائتماني: من المتوقع أن المصارف التي لديها نسبة عالية من القروض غير العاملة ستحتفظ بنسب أعلى من رأس المال (حقوق الملكية) وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة الناجمة عن إعدام هذه الديون (Aspal & Nazneen, 2014; Vu & Dang, 2020; El-Ansary, et al., 2019).

الربحية: تزيد المصارف رأسمالها إما من خلال زيادة الأرباح المحتجزة (تمويل داخلي) أو من خلال إصدار أسهم جديدة (تمويل خارجي). تستطيع المصارف التي تحقق ربحية أعلى الاحتفاظ بمستويات أعلى من الأرباح المحتجزة وستكون أكثر جذباً للمستثمرين عند إصدار أسهم جديدة (Vu & Dang, 2020). لذلك من المتوقع أن يكون هناك علاقة إيجابية بين الربحية ونسبة كفاية رأس المال.

مخاطر المحفظة الاستثمارية: من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مقدار التعرض لمخاطر المحفظة الاستثمارية إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة وتلبية متطلبات بازل حول الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي (Octavia & Brown, 2010).

حجم الإقراض: تُمثل القروض بالنسبة للمصارف التجارية مصدر الدخل الأساسي ولكن زيادة حجم القروض يعني أيضا زيادة تعرض المصرف للخطر الائتماني للطرف المقابل وهذا بدوره يعني زيادة الحاجة لرأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة من التخلف أو عدم السداد (Vu & Dang, 2020; Polat & Al-khalaf, 2014; Aspal & Nazneen, 2014).

حجم المصرف: تتمتع المصارف الكبيرة بتسهيلات أكبر للوصول إلى الأسواق المالية لزيادة رأس مالها وتحتمل عادة تكاليف أقل وبالتالي من المتوقع أن تؤدي زيادة حجم المصرف إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال (El-Ansary, et al., 2019; Vu & Dang, 2020; Hadjixenophontos & , 2018). تعني زيادة حجم المصرف من ناحية أخرى زيادة قدرة المصرف على تنويع أصوله وتخفيض تعرضه للمخاطر وبالتالي انخفاض حاجته لنسبة كفاية رأس مال عالية (El-Ansary, et al., 2019; Vu & Dang, 2020; Hadjixenophontos & , 2018).

تأثير في كفاية رأس المال دون القدرة على تحديد اتجاه هذا التأثير.

الدراسات السابقة:

في دراسة عن محددات نسبة كفاية رأس المال تم تطبيقها على المصارف الفيتنامية خلال الفترة من 2011 حتى 2018، قام كل من (Vu & Dang (2020) بفحص أثر حجم المصرف، نسبة الودائع إلى إجمالي القروض (كمؤشر للهيكل التمويلي)، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (كمؤشر للأصول المدرة للدخل ومدى التعرض للخطر الائتماني)، نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض (كمؤشر أيضا للخطر الائتماني)، نسبة النقدية ومافي حكمها إلى إجمالي الأصول (كمؤشر للسيولة)، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (كمؤشر للربحية)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات (كمؤشر للرافعة المالية) ونسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض (كمؤشر لجودة القروض). أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من المتغيرات التالية نسبة مخصص الخسائر الائتمانية (سالِب)، الربحية (موجب) والرافعة المالية (سالِب)، كما أشارت النتائج إلى عدم دلالة تأثير باقي متغيرات الدراسة. لمعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في محددات كفاية رأس المال بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية قامت دراسة (El-Ansary, et al., 2019) بإجراء مقارنة بين 38 مصرف إسلامي و75 مصرف تقليدي من عشر دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ذكرت الدراسة أن العوامل التي تبين أن لها تأثير معنوي على نسبة كفاية رأس المال في المصارف التقليدية هي حجم المصرف (سالِب)، الكفاءة التشغيلية (سالِب)، مخاطر المحفظة الاستثمارية (سالِب)، الربحية (موجب) والخطر الائتماني (موجب) بينما لم يتبين وجود تأثير معنوي لكل من خطر السيولة ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول. حاولت دراسة (Hadjixenophontos & , 2018) تحديد العوامل الداخلية التي تؤثر على نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية العاملة في قبرص من خلال فحص تأثير كل من الحجم، نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض، مخاطر المحفظة مقاسة بنسبة إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول، هامش صافي الفوائد، الرافعة المالية والسيولة. لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من الربحية، الرافعة المالية والسيولة بينما تبين وجود تأثير سالِب ذو دلالة لكل من حجم المصرف ومخاطر المحفظة ووجود تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية وهامش صافي الفوائد. من الدراسات الأخرى التي تم تطبيقها أيضا على عدد من الدول هي دراسة (Aktas, et al., 2015) حيث استخدمت الدراسة بيانات من 71 مصرف تجاري من عشر دول من منطقة جنوب شرق أوروبا خلال الفترة من 2007 حتى 2012. فحصت الدراسة تأثير كل من حجم المصرف، الربحية، الرافعة المالية، السيولة، هامش صافي الفوائد ومخاطر المحفظة على نسبة كفاية رأس المال وأشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لكل من الحجم (سالِب)، الرافعة المالية (سالِب)، مخاطر المصرف (سالِب)، الربحية (موجب) والسيولة (موجب) وإلى عدم وضوح تأثير هامش صافي الفوائد. تطبيقا على 20 مصرف هندي خاص خلال الفترة من 2008 حتى 2012 قامت دراسة (Aspal & Nazneen, 2014) بفحص تأثير كل من حجم نشاط الإقراض (كأصول مدرة للدخل)، وجودة الأصول مقاسة بنسبة

القروض غير العاملة (المنتجة) إلى صافي القروض، وكفاءة الإدارة مُقاسة بنسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل، والسيولة مُقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومدى تعرض المصرف لمخاطر السوق مُعبر عنها بتقلبات أسعار الفائدة من خلال طرح الأصول التي تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة من الالتزامات التي تتأثر بتلك التقلبات. وجدت الدراسة دلالة إحصائية لتأثير كل المتغيرات المدروسة على نسبة كفاية رأس المال باستثناء جودة الأصول والتي لم يكن لها تأثير معنوي على نسبة كفاية رأس المال. استخدمت دراسة (Brewer Iii, et al., 2008) بيانات من 78 مصرف كبير من 12 دولة صناعية لفحص أثر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة من 1992 حتى 2005. من العوامل الداخلية التي تم فحص أثرها حجم المصرف، ربحية المصرف والخطر الائتماني. تبين من نتائج الدراسة أن للربحية تأثير موجب ذو دلالة إحصائية على مقياسي نسبة كفاية رأس المال المُستخدمين في الدراسة وأن للخطر الائتماني تأثير سالب ذو دلالة إحصائية على المقياسين في حين كان تأثير حجم المصرف ذو دلالة إحصائية فقط على أحد المقياسين المُستخدمين.

من الدراسات التي تم تطبيقها في الدول العربية هي دراسة (Polat & Al-khalaf, 2014) والتي فحصت أثر مجموعة من العوامل الداخلية على نسبة كفاية رأس المال المحتفظ بها من قبل المصارف العاملة في السعودية. استخدمت الدراسة عدة نماذج انحدار وتوصلت الدراسة إلى وجود دلالة إحصائية لتأثير الرافعة المالية وحجم المصرف بينما كان تأثير نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض غير معنوي. تضاربت النتائج بحسب النماذج المختلفة بالنسبة لباقي المتغيرات والتي تمثلت في نسبة القروض إلى الودائع، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، العائد على الأصول ونسبة توزيعات الأرباح.

هناك أيضاً دراسات عربية تناولت كفاية رأس المال والعوامل المؤثرة فيها حيث قامت دراسة (خريوش وآخرون، 2004) بفحص العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي وذلك تطبيقاً على 13 مصرف أردني خلال الفترة من 1992 وحتى 2002. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لمؤشرات الربحية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) على درجة الأمان المصرفي في حين تبين وجود تأثير معنوي سالب لكل من خطر السيولة، الخطر الائتماني ومخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي. من خلال تحليل بيانات عينة مؤلفة من 12 مصرف فلسطيني خلال الفترة من 1997 حتى 2008 قامت دراسة (شاهين وصباح، 2011) بفحص العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة، رأس المال، تقلبات سعر الفائدة والعائد على الأصول ووجود علاقة معنوية سالبة بين درجة الأمان المصرفي والخطر الائتماني.

من الدراسات التي أُجريت في سورية دراسة (الأمين وآخرون، 2014) والتي حلت تأثير مجموعة من العوامل على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي تطبيقاً على عينة مؤلفة من 8 مصارف خلال الفترة من 2007 وحتى 2011. وجدت الدراسة أن كفاية رأس المال تتأثر بشكل معنوي وإيجابي بكل من مخاطر رأس المال، معدل العائد على الأصول وبشكل معنوي سالب مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان بينما لم تجد الدراسة تأثير معنوي لكل من مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة ومعدل القوة الإيرادية.

يتضح مما سبق أن هناك العديد من الدراسات التي تم تطبيقها في بيئات اقتصادية مختلفة والتي تناولت العوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال. تباينت نتائج هذه الدراسات حول العوامل التي لها تأثير معنوي وحول اتجاه هذا التأثير حيث وجدت بعض الدراسات أن للخطر الائتماني تأثير معنوي سالب كما في (Brewer Iii, et al., 2008) (خريوش وآخرون، 2004) (شاهين وصباح 2001) (الأمين وآخرون، 2014) في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للخطر الائتماني كما في (Hadjixenophontos & , 2018); (El-Ansary, et al., 2019) بينما تباينت النتائج حول تأثير الخطر الائتماني مع اختلاف المقاييس المستخدمة للخطر الائتماني كما في دراسة (Vu & Dang, 2020). كما تباينت النتائج حول تأثير الربحية في كفاية رأس المال حيث وجدت بعض الدراسات أن للربحية تأثير معنوي موجب كما في (Aktas, et

(Hadjixenophontos & al., 2015); (El-Ansary, et al., 2019); (Vu & Dang, 2020) (2018) , تأثير معنوي للربحية في كفاية رأس المال وتباينت النتائج حول تأثير الربحية باختلاف المقاييس المستخدمة للربحية في دراسة (الأمين وآخرون 2014). وجدت بعض الدراسات فيما يتعلق بتأثير حجم المصرف في كفاية رأس المال وجود تأثير معنوي سالب كما في (El-Ansary, et al., 2019); (Aktas, et al., 2015); بينما لم تجد دراسة (Brewer et al., 2008) iii, et al., تأثير ذو دلالة لحجم المصرف على نسبة كفاية رأس المال. كان هناك أيضا تضارب في النتائج حول تأثير حجم الإقراض في نسبة كفاية رأس المال حيث لم تجد دراسة (Aspal & Nazneen, 2014) في حين تضاربت النتائج مع اختلاف نموذج الانحدار المستخدم ضمن دراسة (Polat & Al-khalaf, 2014). يُظهر تباين النتائج بين الدراسات أن اختلاف البيئات الاقتصادية والظروف المرافقة يؤدي إلى اختلاف في العوامل المؤثرة في كفاية رأس المال وإلى اختلاف في طبيعة التأثير مما يبرر القيام بأبحاث إضافية ضمن بيئات جديدة بغرض تقديم أدلة تجريبية جديدة حول العوامل المؤثرة في كفاية رأس المال وطبيعة هذا التأثير. تأتي أهمية هذه الدراسة من تناولها للمصارف السورية الخاصة ضمن فترة الحرب على سورية التي بدأت في سنة 2011 والتي أدت تزايد مخاطر إفلاس المصارف مع تزايد المخاطر الائتمانية للطرف المقابل ومخاطر المحفظة الاستثمارية. تختلف هذه الدراسة عن دراسة (الأمين وآخرون, 2014) في تركيز تلك الدراسة على الفترة قبل الأزمة السورية (2007-2011) وفي حجم العينة (8 مصارف وهي المصارف التي توافرت لها بيانات عن تلك الفترة) بالإضافة إلى اختلاف المتغيرات المدروسة (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة ومعدل القول الإبرادية).

الجانب النظري:

يخضع القطاع المصرفي في معظم دول العالم للتنظيم والإشراف من قبل سلطات إشراف مختصة وذلك بسبب التأثير الكبير لهذا القطاع في الاقتصاد وخصوصية خدماته. ويُمثل ضمان احتفاظ المصارف بمستوى كاف من رأس المال أحد الأهداف الرئيسية لعملية تنظيم القطاع المصرفي وذلك لما لهذه النسبة من تأثير في قدرة المصارف على مواجهة الخسائر المحتملة في أوقات الأزمات وللمصارف من التوسع الائتماني المفرط الذي يُمكن أن يؤدي لإخلال استقرار النظام المالي (Hadjixenophontos & , 2018). ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز الأهمية الخاصة لرأس المال بالنسبة للمصارف هي الانتشار الواسع للإطار التنظيمي لاتفاقيات بازل وتبني هذه الاتفاقيات من قبل عدد كبير من الدول، حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (The Basel Committee on Banking Supervision: BCBS) في سنة 1988 اتفاقية بازل 1 والتي نصت على ضرورة أن تحتفظ المصارف بحد أدنى من رأس المال (8% من الأصول المرجحة بالمخاطر) وذلك بغرض تغطية الخسائر التي قد تنتج بصورة رئيسية عن المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (Vu & Dang, 2020; King et al., 2018; Hohl, et al., 2011; Tarbert, 2011). لم يرقى الإطار المقدم لقياس المخاطر ضمن بازل 1 إلى تحقيق الأهداف المرجوة من ربط مستوى رأس المال بمقدار التعرض للمخاطر مما دفع لإصدار اتفاقية بازل 2 في سنة 2004 والقائمة على نظام الركائز الثلاث (متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، تنظيم عملية الإشراف والرقابة ورقابة السوق على أداء المصارف) حيث أصبح تحديد الحد الأدنى لرأس المال يُراعى فئات أوسع من المخاطر (بما في ذلك المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية) كما تم التقديم لنهج أفضل واشمل لإدارة وقياس المخاطر (Vu & Dang, 2020; King & Tarbert, 2011). اثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2009-2010 أن الإطار التنظيمي لبازل 2 يحتاج للعديد من الإصلاحات فيما يتعلق بكمية ونوعية رأس المال المحتفظ به وضرورة أخذ مخاطر السيولة بعين الاعتبار بالإضافة إلى ضرورة تحسين الإفصاحات مما دفع لإصدار بازل 3 في سنة 2010 والذي هدف بصورة رئيسية لتلافي أسباب الأزمة المالية العالمية والتقديم لإجراءات احترازية تضمن استقرار النظام المالي العالمي ككل (Shakdwepe & Mehta, 2017; King & Tarbert, 2011)

في سورية تم تبني مقررات اتفاقية بازل 2 من خلال قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/ م.ن/ب4) الصادر في سنة 2007 والذي نص على ضرورة أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة في سورية عن 8% وعلى ضرورة احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال التنظيمي على الأصول والحسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر وفي هذا السياق لابد من التنويه إلى ضرورة التمييز بين نسبة كفاية رأس المال بالمعنى التقليدي الذي يتم استخدامه في الأدبيات المتعلقة بالمصارف (وهي عبارة عن حاصل قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وبين نسبة كفاية رأس المال المستخدمة من قبل سلطات الإشراف والرقابة على المصارف والتي يُطلق عليها بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي (Berger, et al., 1995) تُحسب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي من خلال قسمة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، ويُقسم رأس المال التنظيمي إلى رأس المال الأساسي (رأس المال من المستوى الأول) ورأس المال المساعد (رأس المال من المستوى الثاني). يتألف رأس المال الأساسي بصورة رئيسية من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالإضافة إلى الاحتياطات الأخرى المصرح بها وبنود الدخل الشامل الآخر في حين يشمل رأس المال المساعد على الاحتياطات غير المصرح بها، مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة والقروض بأولويات سداد متأخرة أو منخفضة (Ng. & Roysowdhury, 2014). بينما ينطوي حساب الأصول المرجحة بالمخاطر على ضرب قيمة الأصل (مقدار التعرض للخطر) بالوزن المعياري للخطر المترافق أو المرتبط بهذا الأصل ومن ثم جمع القيم التي تنتج (Ding & Sickles, 2019).

الجانب التطبيقي:

تم استخدام نموذج انحدار للبيانات الزمنية المقطعية وفق التالي:

$$CR_{it} = \beta_0 + \beta_1 CRED_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 PRR_{it} + \beta_4 LR_{it} + \beta_5 LNSIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

عند المفاضلة بين نموذج الانحدار المُجمع ونموذج التأثيرات الثابتة اشارت معنوية قيمة F المحسوبة يدويا ضمن اختبار Restricted (partial) F test إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل للتقدير من نموذج الانحدار المُجمع (calculated F value 73.514 > critical value of F(10,116) of 1.913). حيث ارتفع مقدار التباين المفسر في المتغير التابع من 0.536789 ضمن نموذج الانحدار المُجمع إلى 0.936870 ضمن نموذج التأثيرات الثابتة. كما تم أيضا إجراء اختبار Wald وأشارت معنوية كل من قيمة F وقيمة كاي مربع إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار المُجمع (الجدول رقم 3).

الجدول رقم (3): Wald –test

Wald Test:		
Equation: Untitled		
Test	Statistic Value	df
F-statistic	14.30149	(9, 116)
Chi-square	128.7134	9
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)		
Null Hypothesis Summary:		
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2) - C(11)	0.101984	0.047204
C(3) - C(11)	0.177536	0.045393
C(4) - C(11)	0.070080	0.056375
C(5) - C(11)	0.028933	0.048250
C(6) - C(11)	0.064820	0.048743
C(7) - C(11)	0.048863	0.054040
C(8) - C(11)	0.215636	0.055308
C(9) - C(11)	0.175916	0.061532
C(10) - C(11)	0.182750	0.054208
Restrictions are linear in coefficients.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

تم بعد ذلك مقارنة نموذج التأثيرات الثابتة مع نموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Hausman test حيث تم رفض فرضية العدم التي تقول إن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل وبالتالي فإن النموذج الأفضل للتقدير هو نموذج التأثيرات الثابتة (الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4): Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq.Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	436.940112	5	0.0000	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CRED	-0.118451	-0.190609	0.000706	0.0066
LNSIZE	0.001188	-0.056176	0.000033	0.0000
LR	-0.264175	-0.537192	0.001417	0.0000
PRR	0.043125	-0.048087	0.000329	0.0000
ROA	0.263362	0.664067	0.000566	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

النتائج:

الإحصاءات الوصفية:

يُظهر الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث بلغ متوسط كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة 22.24% ومتوسط معدل العائد على الأصول 6.55%. كما تُشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود نسبة عالية من القروض غير العاملة (غير المنتجة) 25.56% وذلك بالرغم من انخفاض حجم الإقراض إلى ما يُعادل 23.92% من إجمالي الأصول.

الجدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية

	CR	CRED	ROA	PRR	LR	LNSIZE
Mean	0.222411	0.255673	0.065534	0.399083	0.239204	25.09192
Median	0.157799	0.202214	0.012906	0.451424	0.221188	25.01233
Maximum	0.792268	0.811851	0.694727	1.139445	0.601007	28.03729
Minimum	0.011950	0.000000	-0.120117	0.000232	0.018986	22.94089
Std. Dev.	0.182110	0.197800	0.118952	0.336334	0.145166	0.952463

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يُلاحظ من مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (6) أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وهذا ما أشار إليه أيضاً مُعامل تضخم التباين الوارد في الجدول رقم (7) حيث لم تتجاوز قيمة هذا المُعامل عتبة القيمة 10 لأي من المتغيرات. مما يدل إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (6): مصفوفة الارتباط

	CR	CRED	ROA	PRR	LR	LNSIZE
CR	1.000000					
CRED	0.073625	1.000000				
ROA	0.572415	0.109088	1.000000			
PRR	-0.226157	0.285260	0.038677	1.000000		
LR	-0.429968	-0.400607	-0.399495	-0.072817	1.000000	
LNSIZE	0.070659	-0.083198	0.423106	0.209490	-0.525441	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

الجدول رقم (7): معامل تضخم التباين

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
CRED	0.001748	8.721339	2.341917
ROA	0.002505	2.267042	1.666511
PRR	0.000626	6.905545	1.336854
LR	0.003786	15.29892	3.203217
LNSIZE	8.75E-05	3079.214	2.965338

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

نتائج الانحدار:

يُلاحظ من الجدول رقم (8) والذي يتضمن نتائج الانحدار وفق نموذج التأثيرات الثابتة أن قيمة F ذات دلالة إحصائية مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المُستخدم. كما يُلاحظ من قيمة R^2 أن نموذج الانحدار استطاع تفسير ما نسبته 93.68% من تباين المتغير التابع (كفاية رأس المال).

الجدول رقم (8): نتائج الانحدار

Variable	Coefficient	St. Error	t-Statistic	Prob.
CRED	-0.118451	0.041810	-2.833103	0.0054
ROA	0.263362	0.050046	5.262355	0.0000
PRR	0.043125	0.025026	1.723229	0.0875
LR	-0.264175	0.061534	-4.293135	0.0000
LNSIZE	0.001188	0.009355	0.126956	0.8992
C	0.251617	0.244029	1.031094	0.3046
Root MSE	0.045583	R-squared	0.936870	
Mean dependent var	0.222411	Adjusted R-squared	0.928707	
S.D. dependent var	0.182110	S.E. of regression	0.048625	
Akaike info criterion	-3.096157	Sum squared resid	0.274266	
Schwarz criterion	-2.746726	Log likelihood	220.3464	
Hannan-Quinn crit.	-2.954164	F-statistic	114.7658	
Durbin-Watson stat	0.926073	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يُلاحظ أيضا من الجدول رقم (8) أن للخطر الائتماني تأثير معنوي سالب على كفاية رأس المال وهذا يُخالف الاتجاه المتوقع لتأثير الخطر الائتماني على نسبة كفاية رأس المال. كما لا تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (El-Ansary, et al., 2019) والتي وجدت تأثير إيجابي للخطر الائتماني على مستوى كفاية رأس المال. قد يعود السبب إلى انخفاض حجم الإقراض إلى إجمالي الأصول حيث ترافق تزايد التعرض للخطر الائتماني مع انخفاض في حجم الإقراض. تُظهر نتائج الدراسة أيضا أن للربحية تأثير معنوي وموجب على نسبة كفاية رأس المال بما يتوافق مع الفرضية الثانية ومع نتائج دراسات (Vu & Dang, 2020; El-Ansary, et al., 2019; Aktas, et al., 2015). تبين أيضا أن لحجم الإقراض تأثير معنوي على نسبة كفاية رأس المال ولكن اتجاه هذا التأثير كان سالب بما يُخالف الفرضية الرابعة ويُخالف نتائج دراسة (Aspal & Nazneen, 2014) حيث أدت زيادة حجم الإقراض إلى انخفاض في نسبة كفاية رأس المال. لم تُظهر نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لكل من حجم المصرف ومخاطر المحفظة الاستثمارية.

الاستنتاجات:

فحصت الدراسة تأثير مجموعة من العوامل الداخلية على نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 حتى 2021. استخدمت الدراسة لتحقيق هذا الغرض بيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية وتم ضمن الدراسة المفاضلة بين نماذج الانحدار المختلفة للبيانات الزمنية المقطعية. أظهرت نتائج الانحدار وفق نموذج التأثيرات الثابتة أن لكل من الخطر الائتماني وحجم الإقراض والربحية تأثير معنوي على نسبة كفاية رأس المال في حين لم يتبين وجود تأثير معنوي لحجم المصرف ومخاطر المحفظة الاستثمارية.

المقترحات:

1. ضرورة الرقابة من قبل إدارة المصارف على مستوى التعرض للخطر الائتماني وحجم الإقراض وتأثيرها المحتمل على نسبة كفاية رأس المال وعلى قدرة المصرف على مواجهة مخاطر الإفلاس.
2. ضرورة اهتمام القائمين على إدارة المصارف بتأثير الربحية في رأس المال (من خلال الأرباح المحتجزة والاحتياطيات) وبالتالي في نسبة كفاية رأس المال.
3. دراسة العوامل الداخلية الأخرى التي يُمكن أن تؤثر على نسبة كفاية رأس المال والتي لم تتناولها الدراسة الحالية مثل خطر السيولة، الكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول والالتزامات (من خلال نسبة القروض إلى الودائع).
4. دراسة العوامل الخارجية وتأثيرها المحتمل على نسبة كفاية رأس المال مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة السائدة في السوق وإجمالي الناتج المحلي.
5. ضرورة دراسة تأثير المستويات المختلفة لنسبة كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي للمصارف.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الأمين، ماهر؛ البهلول، محمد عبد الغني؛ الحارس، عبد الرحمن عمر. (2014). محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. (مجلد 36، عدد 1، 165-187).
- خريوش، حسني علي؛ الزعبي، خالد، عبد العال؛ العبادي، محمد عيسى. (2004). العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة. (مجلد 18، العدد 2، 59-77).

شاهين، علي عبد الله؛ صباح، بهية مصباح.(2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية. (مجلد 15، العدد 1، 1-29).

المراجع الأجنبية:

- Aktas, R., Bakin, B. & Celik, G., 2015. The determinants of Banks' Capital Adequacy Ratio: Some Evidence from South Eastern European Countries. *Journal of Economics and Behavioral Studies*, 7(1(J)), pp. 79-88.
- Aspal, P. K. & Nazneen, A., 2014. An empirical analysis of capital adequacy in the Indian privat sector banks. *American Journal of Research Communication*, 2(11), pp. 28-42.
- Atici, G. & Gursoy, G., 2013. The dterminants of capital buffer in the Turkish banking system. *International Business Research Journal*, 6(1), pp. 224-234.
- Berger, A. & Bouwman, C. H., 2013. How does capital affect bank performance during financial crises?. *Journal of financial economics*, 109(1), pp. 146-176.
- Berger, A. N., Herring, R. J. & Szegö, G. P., 1995. The rule of capital in financial institutions. *Journal of Banking & Finance*, 19(3-4), pp. 393-430.
- Brewer Iii, E., Kaufman, G. G. & Wall, L. D., 2008. Bank capital ratios across countries: Why do they vary?. *Journal of Financial Services Research*, Volume 34, pp. 177-201.
- Ding, D. & Sickles, R. C., 2019. Capital regulation, efficiency, and risk taking: A spatial panel analysis of US banks. *Panel data econometrics Academic Press*, pp. 405-466.
- El-Ansary, O., El-Masry, A. & Yousry, Z., 2019. Determinants of capital adequacy ratio (CAR) in MENA region: Islamic vs. conventional banks. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9(2), pp. 287-313.
- ESCWA, 2020. *Syria at war: Eight years on.*, Beirut, Lebanon: ESCWA, United Nation.
- Flannery, M. J. & Rangan, K. P., 2008. What caused the bank capital to build-up of the 1990s?. *Review of finance*, 12(2), pp. 391-429.
- Hadjixenophontos, A. & C.-V. C., 2018. Financial crisis and capital adequacy ratio: A case study for Cypriot commercial banks. *Journal of Applied Finance and Banking*, 8(3), pp. 87-109.
- King, P. & Tarbert, H., 2011. Basel III: an overview. *Banking & financial services policy report*, 30(5), pp. 1-18.
- King, P. & Tarbert, H., 2011. Basel III: an overview. *Banking & financial services policy report*, 30(5), pp. 1-18.
- Ng., J. & Royshowdhury, S., 2014. Do loan reserves behave like capital? Evidence from recent bank failures. *Review of Accounting Studies*, 19, pp. 1234-1279.
- Octavia, M. & Brown, R., 2010. Determinants of bank capital structure in developing countries: regulatory capital requirments versus the standard determinants of capital structure. *Journal of Emerging markets*, 15(1), p. 50.

Polat, A. & Al-khalaf, H., 2014. What determines capital adequacy in the banking system of kingdom of saudi arabia? A panel data analysis on tadawal banks. *Journal of Applied Finance and Banking*, 4(5), p. 27.

Shakdwipee, P. & Mehta, M., 2017. From Basel I to Basel II to Basel III. *International Journal of New Technology and Research (IJNTR)*, 3(1), pp. 66-70.

Vu, H. & Dang, N., 2020. Determinants influencing capital adequacy ratio of Vietnamese commercial banks. *Accounting*, 6(5), pp. 871-878.

World bank, 2017. *The toll of War: the economic and social consequences of the conflict in Syria*, s.l.: World Bank.